جامعة سوهاج

كلية التربية

مجلة شباب الباحثين

تأثير السياسة المالية على الإنفاق على التعليم في مصر (دراسة ميدانية)

The impact of financial policy on education spending in Egypt (a field study)

إشراف

أ. د فيصل الراوي رفاعي طايع

أستاذ أصول التربية المتفرغ وعميد كلية التربية الأسبق جامعة سوهاج

أ. د عماد صموئيل وهبة جرجس

أستاذ أصول التربية ووكيل كلية التربية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة جامعة سوهاج

إعداد

أحمد رمضان همام عبد العال

مدير حسابات – المدرية المالية بسوهاج

تاريخ استلام البحث : ٧ أبريل ٢٠٢٤م – تاريخ قبول النشر: ٢٩ أبريل ٢٠٢٤م

DOI

المستخلص :

استهدفت الدراسة الحالية إلى تحديد تأثير السياسة المالية على مصادر الإنفاق على التعليم في مصر وانعكاسها على العملية التعليمية, ومن خلال ذلك يمكن الوصول إلى مصادر الإنفاق على التعليم التي اتبعتها الدولة من خلال السياسة المالية, وتأثيرها على محاور العملية التعليمية الممثلة في تحسين البنية التحتية, وإعداد المناهج الدراسية, وتأثير التشريعات السياسية للتعليم, وإعداد وتدريب المعلمين وتوفير مصادر مالية بديلة للإنفاق على محاور العملية التعليمية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي لمناسبته طبيعة الدراسة، من خلال جمع الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة وتحليلها والإفادة منها، كما استخدم الباحث التحليل الإحصائي في الدراسة الميدانية الذي يسهم في التعرف على تأثير السياسة المالية على الإنفاق على التعليم من خلال عينة الدراسة, وتلا ذلك إعداد الاستبانة للكشف عن تأثير السياسة المالية للإنفاق على التعليم والتي تم تطبيقها على عينة من المسئولين بمديريات التربية والتعليم والإدارات التعليمية, والمديرية المالية بمحافظة (سوهاج) و(الإسكندرية)، وقد بلغ عددهم (٣٠٠ مدير), وكانت العينة ممثلة للمجتمع الأصلي مقسمة إلى : ١٥٠عينة (محافظة سوهاج بنسبة ٥٠٪ من المجتمع الأصلي), ١٥٠ عينة (محافظة الإسكندرية بنسبة ٥٠٪ من المجتمع الأصلي), وقد تم تطبيقها في الفصل الدراسي الأولى من العام الدراسي ٢٠٢٢م/٢٠٢٣م. وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها تدني الإنفاق على العملية التعليمية الممثلة في تحسين البنية التحتية, وتحسين المناهج الدراسية, والجانب الآخر تلاحظ هدر النفقات على تدريب المعلمين دون تعيينهم, وهدر نفقات الطباعة الكمية دون المحتوى, كما توصل الباحث إلى ضرورة المشاركة المجتمعية بما يؤثر على تحسين الإنفاق على العملية التعليمية.

الكلمات المفتاحية : السياسة المالية– الإنفاق على التعليم.

Abstract:

The current study aimed to determine the impact of financial policy on the sources of spending on education in Egypt and its impact on the educational process. Through this, it is possible to access the sources of spending on education that the state has followed through financial policy, and its impact on the axes of the educational process represented by improving infrastructure, and preparing... School curricula, the impact of political legislation on education, preparing and training teachers, and providing alternative financial sources for spending on aspects of the educational process. The researcher used the descriptive approach to suit the nature of the study, by collecting studies related to the subject of the study Analyze it and benefit from it. The researcher also used statistical analysis in the field study, which contributes to identifying the impact of financial policy on spending on education through the study sample. This was followed by preparing a questionnaire to reveal the impact of financial policy on spending on education, which was applied to a sample of officials in education directorates. And the education and educational departments, and the financial directorate in (Sohag) and (Alexandria) governorates, their number reached (300 directors), and the sample was representative of the original community divided into: 150 samples (Sohag Governorate, with 50% of the original community), 150 samples (Governorate Alexandria, with 50% of the original community), and it was implemented in the first semester of the 2022/2023 academic year. The researcher reached a set of results, the most important of which is the decline in spending on the educational process represented by improving the infrastructure and improving the school curricula. On the other hand, you notice the waste of them, and the waste of quantitative printing expenses without the content. The researcher also concluded the necessity of community participation in a way that affects Improving spending on the educational process.

Keywords: fiscal policy - spending on education.:

مقدمة الدراسة :

تعتبر السياسة المالية في مصر أحد أهم العوامل التي تحدد التوجه الاقتصادي خلال الفترة كما تستخدم الدولة السياسة المالية للتأثير على تعديل مستويات الإيرادات والإنفاق, وتلجأ الدولة لتحديد مصادر الدخل والإنفاق مثل أجور الموظفين, ونفقات مشاريع البنية التحتية من المباني والتجهيزات والمشاريع الخدمية ومنظومة تطوير التعليم للوصول إلى تحقيق توازن اقتصادي وتحسين مستويات الطلب الكلي من جانب, ومن جانب آخر الإنفاق على التعليم بهدف الاستثمار وزيادة الناتج المحلي الإجمالي لتكوين رأس المال البشري وتأهيل القوى العاملة اللازمة للاقتصاد القومي.

وقد اتخذت الدولة من خلال السياسة المالية التدابير اللازمة لتحسين البنية التحتية في قطاع التعليم بعد التوسعات الهيكلية للمباني المدرسية والمعامل والتجهيزات, وقد كان من توجهات الدولة لإصلاح التعليم ما أصدرته الدولة من القرارات السياسية والاقتصادية خاصة إصدار قرار السيد رئيس الجمهورية الرقيم ٥٠١ لسنة ٢٠١٧ بشأن إنشاء المجلس الأعلى للمجتمع الرقمي, وما يستدعى من ذلك من تحول الحكومة إلى المنظومات الرقمية, وإصدار قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧ بشأن المجلس القومي للمدفوعات, والذي ينظم المدفوعات غير النقدية.

كما قامت الدولة ببعض المجهودات لتطور للبنية التحتية منها البنية الرقمية وانشاء مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة التي تحتوي على أول جامعة متخصصة في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات, ويعتبر قطاع التعليم من أكثر القطاعات استفادة من البنية التحتية التكنولوجية ومنها إصلاح التعليم المهني, وقد تضمن تحديث المدارس الصناعية باستخدام وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الحديثة, وتطوير التعليم عن طريق اختيار المحتوي التفاعلي (الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي٢٠١٤-٢٠٢٠).

ويمكن القول إن التخطيط التربوي السليم يقتضي تطويراً متوازناً ومتفاعلاً لجميع عناصر العملية التعليمية ونجاح السياسة المالية للدولة, ونتيجة التحديات خلال العقود الماضية, وقد تأثرت البنية التحتية للنظام التعليمي خاصة المدارس نتيجة الاتجاه لسرعة الاتفاق الكمي على حساب النوعية, والتوسع الكمي في الإنشاء على حساب الكيفية, مما

حدا بالمباني المدرسية التي باتت لا تعبر عن سمات المجتمع التعليمي الذي تخدمه هذه المباني(أبو العنين, ٢٠١٣, ص٥٧).

وعليه فقد دعت الحاجة إلى مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين التي تتطلب أن تصبح المدرسة منظمة تقوم بتوليد المعرفة واستثمارها وتطبيقها بالإضافة إلى الانطلاق من فلسفة اجتماعية تربوية واضحة والاعتماد على مداخل حديثة ومنهجيات شاملة ومتكاملة, والتنمية ترتبط بشكل مباشر باستثمار العنصر البشري(توفيق,٢٠١٢م, ص١١٤).

ومن جانب آخر فإن تأثير السياسة المالية للدولة تحاول دائماً توفير موارد النفقات التي تسهم في تأهيل المعلمين والعمل على تحسين كفاءة المعلم التي يجب امتلاكها وأهمها الكفاءات المنصوص عليها في Permendikbud وهي الكفاءة التربوية، والكفاءة الشخصية، والكفاءة الاجتماعية، والكفاءة المهنية, ويعتبر نقص الوسائل التعليمية الحديثة والمختبرات وورش العمل, وانعدام الصلة بين مؤسسات ومعاهد ما قبل الخدمة، وخرجيها العاملين في المهنة, وافتقار الأسس الفكرية والتوجيهية السليمة مع وجود فوارق كبيرة في مستويات الإعداد بين المعلمين.(الشربيني, ٢٠١٨م, ص٢٤٥).

وفي ضوء تأثير السياسة المالية على التعليم كان للدولة البحث عن مصادر جديدة لزيادة الإنفاق على التعليم, من خلال البحث عن الاستثمار الأفضل للتنمية الاقتصادية من جانب والتوجه للاستثمار في التعليم باعتباره إحدى أهم دعائمها نظراً لزيادة الطلب الاجتماعي عليه, والحاجة لتلبية متطلبات المنظومة الاجتماعية من الدعم والجودة والكفاءة, وكان لا بد من إعادة النظر للتجهيزات المدرسية التي تعد جزءاً مفروضاً من نسق متكامل الجوانب وعامل رئيس من عوامل نجاح المنهج وتوضيح مفرداته وتعزيز كفاياته, ومن المدخلات المهمة لنظام العملية التعليمية والتربوية سواءً داخل حجرة الدراسة أو خارجها.

ولا يتوقف تأثير السياسة المالية على الإنفاق على المعلم والبنية التحتية والتجهيزات والمعامل دون النظر إلى كم النفقات لتجهيز وطباعة الكتاب المدرسي يكلف الوزارة سنوياً أكثر من مليار ونصف المليار جنيه ، أي ما يوازي ١٧٪ من ميزانية وزارة التربية والتعليم, كما أن شراء الكتب الخارجية تكلف ميزانية الأسرة المصرية مليارات الجنيهات سنويا تذهب لجيوب مكتبات ودور النشر الخارجية وتمثل إرهاقا كبيراً للأسر المصرية, ومعظم الطلبة

والمدرسين أيضاً يفضلون الكتاب الخارجي من أجل التدريب على الأسئلة المختلفة، وجاهزية الأسئلة والأجوبة النموذجية(عتيق, ٢٠١٣م, ص١٢٠)

ونظراً لزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم فإن تأثير ذلك ينعكس على السياسة المالية التي واجهت من خلالها الدولة صموداً اقتصادياً وتحدياً كبيراً لتنفيذ سياستها المالية لتعزيز نفقات التعليم برغم الصدمات التي واجهتها خلال فترة التغيرات السياسية خاصة بعد دستور ٢٠١٤حيث بدأ تأثير السياسة المالية ينعكس على التعليم نتيجة موجة التقلبات والتغيرات السياسية والاقتصادية الحادثة للتعليم خلال فترة السبعينيات والثمانينيات, فكان للدولة أن تسعى نحو "الإصلاح الاقتصادي" وإعادة النظر نحو التوسع في التنمية الاقتصادية عن طريق توفير مصادر للإنفاق على التعليم وإجراء سياسة توسعية لتحسين مستوى الاقتصاد وتوفير نفقات التعليم, والنظر إلى الاستثمار في التعليم كوسيلة مهمة للإصلاح الاقتصادي فكان له دور كبير في النهوض بالاقتصاد المصري (الصويعي, ٢٠١٦م, ص٨).

ويمكن القول إنه بقدر ما اهتمت الدولة باتخاذ كافة السياسة المالية التي تخدم العملية التعليمية وتوفير النسبة المخصصة للإنفاق على التعليم لرفع وتحسين جودة البنية التحتية فإن تأثير السياسة المالية على التعليم و تحسين من البنية التحتية للتعليم في المدارس المصرية تحتاج دائماً لزيادة الاعتمادات المخصصة لمدارس التي لديها عجز النفقات التعليم كما تحاول الدولة تقديم العديد من المشروعات التي يمكن أن تندرج تحت التوجه للاستثمار في التعليم، والبحث عن العائد لزيادة نسبة الإنفاق على التعليم ومن هنا أوجب البحث عن التحديات التي تواجه السياسة المالية وتأثير على تحسين البنية التحتية للتعليم من خلال مشكلة الدراسة التالية.

مشكلة الدراسة :

تتأثر السياسة المالية بمجموعة من التحديات لتطوير العملية التعليمية خاصة البنية التحتية لمعظم المدارس ويرجع ذلك لانخفاض أعداد المعلمين مقارنة بنسبة الطلاب المتقدمين للتعليم, وكثافة الفصول وعدم وضوح معايير توزيعهم، كما يردع إلى تدهور الثقة بين المجتمع والمنظومة التعليمية، وتدني الأمية الرقمية لمعظم المعلمين، وضعف نظم التدريب والتقويم والحوافز للمعلمين الحاليين، وكذلك ضعف المناهج التعليمية وتأخر تحديثها، وضعف الكفاءة المهنية لبعض المعلمين، والاحتياج لتغيير جذري في عملية تخريج وإعداد المعلمين، بالإضافة إلى ضعف الجدوى الاقتصادية والتربوية من الحصول على الاعتماد.

والبحث عن تأثير السياسة للإنفاق على التعليم في مصر يكمن في البحث عن تاريخ التغيرات الاقتصادية والتعليمية, والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى تدهور المنظومة التعليمية برغم العمران التعليمي لبعض المدارس والتطور البنيوي, لكن ما زالت المشكلات التعليمية متواترة لم يغيرها الدستور ولا القوانين بل يؤثر بعضها على تحسين محاور العملية التعليمية التي أهمها البنية التحتية للمؤسسات التعليمية وكفاءة المعلمين وتحسين الإنفاق على المناهج الدراسية, كما أن التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التاريخية لاتخاذ القرارات والصلاحيات لحل مشكلات مصادر تمويل ميزانية التعليم باتت تعرقل جودة تحسين التعليم في مصر وتحول الاستفادة منها.

ويمكن القول إن تأثير السياسة المالية قد يرتبط بالقرار والسياسات المركزية لتنفيذ رؤية الدولة فهي ما زالت تواجه العديد من المشكلات المعاصرة القديمة منذ قدم الزمن لتدبير نفقات التعليم, بل باتت تؤثر التي على تكاليف بناء المدارس والموارد المخصصة لها, وقد يرجع الأسباب عدم وضوح المشكلات خلال الفترة التاريخية نتيجة تذبذب الأرقام النتائج والإحصاء نتيجة التقلبات السياسية والتوجهات الاقتصادية, إضافة إلى ما تشير إليه بعض نتائج الدراسات السابقة من هدر وتبديد لنفقات وموارد التعليم وتدني عدالة توزيعها التي انعكس بعضها علي عدالة توزيع نفقات العملية التعليمية, فهي دائماً ما تحتاج إلى البحث لوضع حلول متجددة لمواجهة عجز الموارد المالية وعلاج مشكلة الركود الاقتصادي, في ظل صعوبة تحقيق الطاقة الإنتاجية القصوى (شبانة, ١٩٧١ م, Kohl, 2013, ص ٢٠).

ويمكن القول إن المشكلة الرئيسة للدراسة الحالية هي كيفية ترشيد الإنفاق على التعليم من جانب وتوفير نفقات التعليم للمؤسسات التي تتطلب تطويراً من جانب لآخر, فإن ذلك يتطلب كيفية الاستفادة من البنية التحتية للتعليم في المدارس المصرية وزيادة الاعتمادات المخصصة لمدارس ليديها اكتفاء للنفقات التعليمية, والكيفية في تحويل المدارس إلي وحدات إنتاجية, من المشروعات, والبحث عن مشكلات توفير نفقات إنشاء مراكز التدريب الرقمية، والبحث عن مشكلة استثمار مرافق المدرسة ومعوقات تأجيرها في المواسم الصيفية، ومشكلة الصلاحية المقدمة لمديري المدارس في إدارة المخصصات المالية.

ومن هذا المنطلق فإن يلزم البحث عن العائد لزيادة الإنفاق على الخدمات التعليمية الخاصة والبحث عن المشكلات الإدارية الممثلة في إعادة توزيع المعلمين والعاملين بالمدارس، والمشكلات المالية من بينها كيفية استثمار أملاك التعليم الأساسي, وتحديات التدريب الشامل للعاملين بالإدارات التعليمية والتعليم الأساسي على ترشيد الإنفاق, والبحث عن عدالة توزيع النفقات المخصصة لمدارس أخرى في أشد الحاجة إليها, ومدى كفاءة الدور الرقابي على البنية التحتية للمدارس, والمتابعة المالية والإدارية للبنية التحتية ببعض المؤسسات التعليمية, والتي تتطلب الإجابة عن السؤال الرئيس وهو ما تأثير السياسة المالية على الإنفاق على التعليم في مصر؟

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما تأثير السياسة المالية للإنفاق على تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية ؟

٢- ما تأثير السياسة المالية للإنفاق على كفاية المعلمين كّما وكيفاً؟

٣- ما تأثير السياسة المالية على التشريعات السياسية بالسلم التعليمي في مصر ؟

٤- ما تأثير السياسة المالية على تحسين جودة المناهج الدراسية؟

أهداف الدراسة :

تستهدف الدراسة الحالية تحقيق ما يلي:

١- تسهم الدراسة في التعرف على التحديات التي تواجه تأثير السياسة المالية على البنية التحتية وكيفية معالجتها لا يجاد مصادر بديلة لتحسين البنية التحتية للتعليم.

٢- التعرف على نواحي الإسراف والخلل في هدر الإنفاق على تدريب المعلمين ومعالجتها.

٣- التعرف على تأثير السياسة المالية لإعداد المعلم إعداداً جيداً بهدف تحقيق خطط التنمية لتتباين مع احتياجات المجتمع التنموية.

٤- التعرف على مشكلات الإنفاق التي تحول تحسين وإعداد المناهج الدراسية وجودة إخراجها كما وكيفاً.

٥- الوصول إلى تأثير السياسات المالية على نفقات التعليم بهدف إيجاد توازن بين تكلفة العملية التعليمية وإنتاجيتها.

أولاً: أهداف الدراسة الميدانية

١- هدفت الدراسة الميدانية إلى الكشف عن :

٢- تأثير السياسة المالية للإنفاق على تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية.

٣- تأثير السياسة المالية للإنفاق على مدى كفاية المعلمين كّما وكيفاً.

٤- تأثير السياسة المالية على تحديد السنوات الدراسية بالسلم التعليمي في مصر .

٥- تأثير السياسة المالية للإنفاق على المناهج الدراسية وجودتها.

٦- التعرف على تأثير الإنفاق على التعليم المختلفة التي توجّه السياسة المالية لزيادة مصادر الإنفاق على نفقات التعليم ومواجهة الأعباء المالية وارتفاع تكلفة الوحدات التعليمية, وزيادة أعداد المتعلمين والملتحقين بمختلف أنواع التعليم.

أهمية الدراسة:

أتت أهمية الدراسة الحالية من حيوية الموضوع حيث تلقي الدراسة الضوء على متغيرات غاية الأهمية, بل تأتي أهميته من خلال توجه الدولة نحو اتجاهات الإنفاق المالية التي تعتبر محور السياسة المالية من خلال في النقاط التالية:

- تتزامن الدراسة الحالية مع التغيرات الاقتصادية الحادثة في المجتمع المصري والتي تنظر لإصلاح مشكلات السياسة المالية في مصر لتحسين نفقات التعليم, وأن نجاحها تحسين للإطار الاجتماعي
- إن السياسة المالية من القضايا الملحة وأولوية من الأولويات المهمة نحو توجّه الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية التي أهمها قضية الاستثمار التعليمي.
- تتوافق الدراسة مع الاتجاه العالمي نحو الاستثمار في التعليم فهو يضمن تكافؤ الفرص التعليمية مهما اختلفت الخلفيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.
- قد تفيد الدراسة الباحثين بالسياسات المالية بوزارة المالية ووزارة التربية والتعليم والإنفاق على التعليم في مصر وصانعي القرار التربوي والسياسة التعليمية واقتصاديات التعليم من خلال إرشادهم بالتوجهات الاقتصادية نحو الاستثمار في التعليم وتنويع مصادر نفقات التعليم في مصر.
- قد توفر الدراسة مادة علمية عن فلسفة السياسة المالية في مصر وعلاقتها بالإنفاق على التعليم ومعرفة جوانب القوة والضعف والاستفادة منها.
- قد تفيد الدراسة بعض الجهات منها : وزارة المالية, وزارة التربية والتعليم المهتمين بتاريخ التعليم واقتصاديات التعليم والسياسات المالية.

منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة والبيانات والتساؤلات التي يسعى البحث للإجابة عنها من خلال الخطوات الآتية:

١- يستخدم الباحث المنهج الوصفي حول معرفة تأثير السياسة المالية للإنفاق على تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية محل الدراسة.

٢- تفسير جوانب المشكلة محل الدراسة الممثلة في دراسة السياسة المالية للإنفاق على كفاية المعلمين كّما وكيفاً على التعليم.

٣- معرفة تأثير السياسة المالية على التشريعات السياسية بالسلم التعليمي في مصر وأثرها على تحسين جودة المناهج الدراسية.

٤- تحليل البيانات كمّاً وكيفاً للوصول إلى تفسير علمي في محاولة إيجاد حلول لتأثير السياسة المالية على الإنفاق على التعليم ويستخدم الباحث يستخدم استبانة من إعداده للتعرف على محاور العملية التعلمية .

أدوات الدراسة :

يستخدم الباحث من أدوات الدراسة استبانة من إعداد الباحث موجهة إلي عينة من المسئولين عن الموازنة والتخطيط والبنية التحتية للتعليم والإنفاق على التعليم بوزارة التربية والتعليم, ومديري ورؤساء الأقسام بديوان المديرية المالية

مصطلحات الدراسة: تتحدد أهم مصطلحات الدراسة فيما يلي:

أولاً: الإطار النظري للدراسة :

١- السياسة المالية :

تعرف في معجم المعاني: سياسة الدولة المتعلّقة بالإيرادات والنفقات العامّة والضرائب والاقتراض التي تستهدف مواجهة التقلّبات الاقتصادية وتحقيق العَمالة الكاملة والاستقرار الاقتصادي (معجم المعاني: السياسة المالية, ٢٠٢١م) .

ويعرف بأنه استخدام تحصيل الإيرادات الحكومية مثل (الضرائب أو الاقتطاعات الضريبية) والمصروفات (الإنفاق) للتأثير على اقتصاد بلد ما للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي كنتيجة للكساد الكبير (ايلي, ١٩٧١م, ص٥).

وفي هذه الدراسة تعرف بأنها جميع الوسائل والطرق والعوامل التي تستخدمها الدول والتي تتعلق بالنفقات والإيرادات لمواجهة التقلبات والأزمات الاقتصادية وتعديل مستوى الإيراد والإنفاق من أجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والخروج بمستوى خدمة مميزة .

٢- مصادر الإنفاق على التعليم :

يعرف في المعجم الوسيط بأنه ما ينفق على الشيء لتحصيله من مال وجهد لبذل المال ونحوه في وجه من وجوه الخير (المعجم الوسيط: ٢٠١١م).

كما يعرف بأنه الوسيلة لقياس لقيمة الإنفاق المادي الذي يدفع لتحقيق مصلحة أو منفعة معينة.(فليح, ٢٠٠٦م).

ويعرف بأنه الحصول على الموارد الكلية المخصصة للتعليم بالنسبة للنظام الاقتصادي، وتتضمن قيمة ووقت المعلمين والموارد والسلع واستهلاك المباني والتجهيزات المدرسية. (البحيري, ٢٠١٤م).

ويعرفه الباحث : بأنه الجهد البشري أو المصروفات الجارية أو الدورية على التعليم التي يتحملها المجتمع متضمنة الرواتب والأجور ونفقات الصيانة والإنشاءات والتجهيزات في سبيل الحصول على مخرجات تعليمية متميزة من القوة البشرية مجهزة بالمعارف والمهارات اللازمة للانخراط والتكيف مع المؤسسات والأنشطة المختلفة.

٣- تأثير السياسة المالية على الإنفاق التعليمي:

ويقصد به المقاصد المحققة للسياسة المالية للإنفاق على التعليم متضمناً الموارد المالية والبشرية, والبنية التحتية وإهلاكها, والسلع والخدمات والمعامل والتجهيزات وإدارتها والرقابة عليها.

خطوات السير في الدراسة :

يقوم الباحث بالإجابة على أسئلة الدراسة من خلال الإطار النظري كما يلي :

تتناول الدراسة الحالية ملامح تأثير التغيرات السياسية والاقتصادية في المجتمع المصري والتي أحدثت تفاوتاً وتذبذباً في مراحل التعليم للخروج من الأزمات المالية, وينبع من تأثير السياسة المالية على محاور التعليم وصيغ التعليم في مصر وتحدد منها أزمات مختلفة أهمها: مجانية التعليم, وجودة وكفاءة التعليم, وعلاقة التعليم بسوق العمل, ويتم تناول السياسة المالية للدولة ودورها لمواجهة ومعالجة مشكلة نفقات التعليم في جذورها, خاصة مشكلات الإدارة الاقتصادية للتعليم, والأدوار المسئولة عن التخطيط واتخاذ القرارات وخطوات التنفيذ والمتابعة والرقابة.

واستكمالاً لخطة السير في الدراسة يتضمن الفصل الحالي أهم إجراءات الدراسة الميدانية من حيث أهدافها وأدواتها، ووصفها، وصدقها، وثبات العينة, وتطبيق الأداة، وتحديد عينة الدراسة وثباتها، والمعالجة الإحصائية المتبعة لتحديد نتائج الدراسة وتفسيرها، وذلك لرصد واقع تأثير السياسة المالية على نفقات التعليم في مصر ويتم تناولها كالتالي:

ثانياً : بناء أداة الدراسة الميدانية:

توجد عدة أدوات بحثية تستخدم في جمع البيانات والمعلومات خاصة المنهج الوصفي اختار الباحث من أدوات الاستبانة كأداة بحثية لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية، نظراً لأنها من أهم الأدوات التي تفيد في إجراء البحوث المتعلقة بالاتجاهات والآراء, كما أنها من أنسب الأدوات التي تفيد في تحقيق أهداف هذه الدراسة لكون عينة من(٣٠٠) في محافظتين مختلفتين هما محافظة سوهاج، محافظة الإسكندرية، وهي تفيد في الحصول على بيانات من أعداد كبيرة من المديرين والرؤساء بالمديريات والإدارات التعليمية ومديري الحسابات بمديريات التعليم والإدارات التعليمية بمحافظتي سوهاج والإسكندرية، إضافة إلى سهولة تحليل نتائجها وتفسيرها.

وقد مرت عملية بناء أداة الدراسة بالخطوات الآتية:

١- تحديد البيانات المطلوب جمعها، بحيث تكون وثيقة الصلة بأهداف وطبيعة الدراسة الميدانية.

٢- الاطلاع على بعض المراجع والدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، ومحاولة الإفادة منها في تصميم الاستبانة.

٣- مراجعة الإطار النظري الذي تم تدوينه من قبل الباحث، للوقوف على أهم المحاور التي تفيد في تصميم الاستبانة، وتحقيق أهداف الدراسة الميدانية.

٤- اقتراح المحاور الرئيسة التي تحتاج إلى تعديل وفحص نماذج للعبارات التي تم حذفها وتمت إضافتها وتعديلها، والذي يمكن أن يطلق عليه إعداد الصورة الأولية للاستبانة.

٥- مراعاة صياغة الأسئلة بشكل واضح من المصطلحات والمعايير وطول السؤال ونوعه وتدرج الأسئلة من حيث السهولة والعمومية ومعالجة كل مشكلة على حدة.

٦- تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية، وقد تكونت من (٥) محاور تضمنت(٩٥) عبارة.

٧- عرض الاستبانة على مجموعة من السادة المحكمين من (١٨) محكماً (٧) من جامعة سوهاج, (١) جامعة جنوب الوادي, (١) جامعة أسوان, (٢) جامعة أسيوط, (١) (١) جامعة الإسكندرية, (١) جامعة السويس, (١) جامعة المنصورة, (١) جامعة

الزقازيق, (١) جامعة الأردن, ومن أساتذة كليات التربية "قسم أصول التربية" للإفادة من خبراتهم في هذا المجال.

٨- تم التوصل إلى الصورة النهائية للاستبانة ، وإجراء التعديلات التي اقترحها السادة المحكمين والوصول بعد التحكيم من (٥) محاور إلى (٤) محاور , وعدد(٦٠) عبارة بدلاً من (٩٥) عبارة بعد إجراء التعديلات التي اقترحها السادة المحكمون، وأخذ آراء السادة المشرفين فيها.

ثالثا : وصف أداة الدراسة :

في ضوء الإجراءات السابقة تمت صياغة أداة الدراسة لتضمن ما يلي:

١- بيانات أساسية: وقد تضمنت اسم (الاسم- المصلحة / الوظيفة (وكيل وزارة – مدير إدارة- مراقب مالي) .

٢- محاور الاستبانة: وقد شمل هذا الجزء من الاستبانة بعد التعديل عدد(٦٠) عبارة واحتوى على (٤) محاور رئيسة هي :

- المحور الأول : تأثير السياسة المالية للإنفاق على تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية.

ويندرج تحت هذا المحور(١٥ عبارة) تضمنت: النفقات التي توفرها الدولة للارتقاء بالبنية التحتية للتعليم المتمثلة في المباني المدرسية ومحضرات المختبرات والتجهيزات والمعامل التقنية, وانعكاس السياسة المالية على تحسين البنية التحتية من خلال ما توفره الدولة من اعتمادات مالية, وما يعقد من بروتوكولات لإصلاح البنية التحتية, والرقابة الفعالة على البنية التحتية الحالية, ووضع استراتيجية تطوير وتحديث الأجهزة والمعدات والمباني المدرسية, ومدى تحقيق اللامركزية في اتخاذ أطر التطوير والتحديث والبني التحتية للمؤسسات التعليمية.

- المحور الثاني : تأثير السياسة المالية للإنفاق على مدى كفاية المعلمين كّماً وكيفاً.

ويندرج تحت هذا المحور عدد(١٥عبارة) تضمنت: تأثير السياسة المالية على عدد المعلمين وما تواجهه من أعباء أجور المعلمين وما توفره الدولة من خلال السياسة المالية لتوفير مخصصات التمويل اللازمة من ميزانية التعليم لتهيئة وتعيين وتدريب وإمداد المعلمين بالكفايات المهنية والفنية والتقنية وتوفير الأجور وزيادة الحوافز والبدلات المعينة لهم, والعمل على مواجهة الهدر المالي ومواكبة المستجدات العالمية والمحلية لتحسين جودة العملية التعليمية.

- **المحور الثالث: تأثير السياسة المالية على تحديد السنوات الدراسية بالسلم التعليمي في مصر.**

ويندرج تحت هذا المحور (١٥عبارة) تضمنت : تكاليف الإنفاق جراء مد أو تخفيض سنوات الدراسة بالمراحل التعليمية المختلفة وتأثيرها على المعلم, والمناهج الدراسية, وكثافة الفصول, وتأثيرها على القرارات المركزية واللامركزية لترشيد نفقات التعليم, وما توفره السياسة المالية الرشيدة من نفقات وأجور ومكافآت تشجعيه للمعلمين وتأثير ذلك على كثافة الفصول, وتأثير التشريع التعليمي على قرار المد وتخفيض سنوات الدراسة , ومدى انعكاسها على خريجي طلاب الجامعة وسنوات الدراسة بالسلم التعليمي وميزانية التعليم, كما يندرج المحور على توفير دفعات استثنائية على حساب الجودة والمهارة, ومدى توفر فرص عمل حقيقية للخريجين.

- **المحور الرابع : تأثير السياسة المالية للإنفاق على المناهج الدراسية وجودتها.**

ويندرج تحت هذا المحور(١٥عبارة) تضمنت: تأثير السياسة المالية على المناهج الدراسية من خلال ما توفره السياسة المالية من البند المخصص للإنفاق على الأجور وحوافز خبراء التأليف ومراجعة المناهج الدراسية, والمتدربين على تدريسها وتكلفة الخامات والطباعة والنشر, وتأثير ذلك على الهدر من النفقات, وجودة المناهج, وتأثير السياسة المالية على جودة الكتب الحكومية وتأثيرها على شراء الكتب الخارجية, وانعكاسها على طباعة المناهج الدراسية خارج المطابع المركزية, ومدى ارتباط المناهج الدراسية بالقدرة العقلية والمادية, كما يندرج تحت المحور انعكاس السياسة المالية على توفير حوافز مؤلفي الكتب الدراسية, وطرق شراء وإرساء مناقصات الطبع والنشر والتوزيع وجودة المناهج الدراسية .

رابعاً :صدق أداة الدراسة:

تتسم الأداة بالصدق متى كانت صالحة لقياس الهدف الذي أعدت من أجله واعتمد الباحث في تحديد صدق الاستبانة على صدق المحتوى, والذي يتناول مفردات الأداة ومحتوياتها وتمثيلها للجوانب المراد دراستها تمثلاً صحيحاً ثم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في أصول التربية بكليات التربية –جامعة سوهاج, جنوب الوادي, أسوان, وأسيوط والقاهرة, والزقازيق, والمنصورة, والسويس, والإسكندرية, والأردن للوقوف على وضوح العبارات ومدى ملاءمتها وتمثيلها للمحور الذي تندرج تحته، وإضافة خبراتهم في هذه المحاور والعبارات, وذلك للتأكد من مدى ملاءمة الاستبانة للغرض الذي أعدت من أجله.

وبعد عرض الاستبانة وأخذ الملاحظات بعين الاعتبار والاستفادة من آراء السادة المحكمين وجمعها تمت إعادة صياغة بعض المؤشرات التي تلقى قبولاً من أغلب السادة المحكمين وتضمنت الاستبانة في صورتها النهائية صفحة البيانات وفيها تم التعريف بنوع الاستبيان، والبيانات: الأساسية وتشمل: الاسم, الجامعة, الكلية, الوظيفة، وتم تعديل المحاور وبعض العبارات, وقد شملت التعديلات في الجدول الآتي:–

جدول رقم (١) تعديل المحاور
وإضافة وحذف بعض عبارات الاستبانة وفقاً لآراء السادة المحكمين

المحور	الملاحظات
المحور الأول " واقع تأثير السياسة المالية للإنفاق على تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية	تم حذف العبارة رقم (١) (تسعى السياسة المالية إلى تقليل الاستدانة الخارجية بناءً على كفاءة البنية التحتية للتعليم ، والعبارة رقم (٢) تسهم السياسة المالية في الإنفاق على التعليم لتعديل منظومة بناء المدارس الحالية وضمان جودة أفضل وتكاليف أقل، والعبارة (٤) تهتم السياسة المالية بقضايا تكلفة بناء المدارس لوضع مؤشرات جديدة لتقييم احتياجات البنية التحتية للتعليم, والعبارة رقم (١١) تؤثر قرارات السياسة المالية لإصدار أحكام واقعية بصلاحية المباني المدرسية والمعامل والتجهيزات لتحسين جودتها ، العبارة رقم (١٨) تعد من أهم أدوات السياسة المالية الرقابة الفعالة على الأهداف المطلوبة لمشروعات الاستثمار والبنية التحتية للتعليم, العبارة (١٩) توفر السياسة المالية للتعليم مصادر بديلة غير تقليدية لتمويل البنية التحتية لمواكبة التطورات المحلية والعالمية, العبارة (٢٠) ترشد التوجهات الاقتصادية المتمثلة في الانفتاح الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي والخصخصة إلى ضرورة توفير مصادر بديلة للإنفاق على التعليم, العبارة (٢١) تنعكس السياسة المالية على الشركات المشغلة لا نشاء المدارس لتخفيف تأثيرات التضخم الاقتصادي, العبارة(٢٨) ترتكز السياسة المالية على قدرة المدير الإدارية والقيادية للمؤسسات التعليمية في الاهتمام بتجهيزات المعامل المدرسية حيث العبارات بعضها مكرر وبعضها عبارات تقريرية واضحة الإجابة, وبعض العبارات تحتاج لإعادة صياغة لأنها غير واضحة
المحور الثاني " واقع تأثير السياسة المالية للإنفاق علي مدى كفاية المعلمين كّما وكيفاً.	تم حذف العبارة رقم (١٢) توفر السياسة المالية مهارة إعداد المعلمين وتطبيقها على الوسائل التكنولوجية لتحسين العملية التعليمية, والعبارة رقم(١٤) يؤثر تضاؤل بعض مرتبات المعلمين على جودة التعليم برغم وفرم خصص الميزانية لرواتب العاملين بالحقل التعليمي ، والعبارة رقم (١٧) ترشد السياسة المالية لتجهيز المعلمين مقابل الجهد والعمل الإضافي لتحقيق الرضا الوظيفي , والعبارة رقم (٢٣) ترتكز السياسة المالية على تحسين مستوى إعداد المعلمين في مقابل ميزانية مرتفعة تدفع التعليم للخروج من الأزمة الاقتصادية حيث تحتاج لإعادة صياغة العبارات غير واضحة وإقرار بالنتائج, وتم دمج المحور (٨), (٩) إلي عبارة " يؤثر ترشيد الإنفاق بتخريج دفعات استثنائية على حساب المهارة والجودة, والعبارة (٢٤) مكررة.
المحور الثالث " واقع تأثير السياسة المالية على تحديد السنوات الدراسية بالسلم التعليمي في مصر	تم حذف العبارة رقم (٢) توفر مخصصات الميزانية الإنفاق على تخفيض أو زيادة سنوات التعليم عندما تكون على فترات متباعدة ، والعبارة رقم(٣) تتأثر السياسة المالية بقرار ضم أو تخفيض سنوات الدراسة على ميزانية التعليم، والعبارة رقم (٦) تنعكس السياسة المالية على جوانب التشريعي في مصر وإجراءاته وقرار المد أو الإلغاء لسنوات الدراسة, والعبارة(٧) تتأثر ميزانية التعليم بمد أو الإلغاء سنوات الدراسة بالكليات العملية بالجامعة حيث إنها لا ترتبط بالمحور، وحذف العبارة رقم (١٢) يوفر الإنفاق على التعليم تقليص مدة الدراسة بعد تعديل لوائح الدراسة وتعديل المناهج لتكرارها مع العبارة رقم (١٣) فهي تحمل نفس المعني، وحذف العبارة رقم (١٧)، وحذف العبارة رقم (١٨) يتأثر توفير مخصص الإنفاق على برامج جديدة في المدارس والجامعات بهدف التجارة مع احتياجات سوق العمل فهي لا تعبر عن انعكاس السياسة المالية على تحديد سنوات الدراسة.
المحور الرابع " واقع تأثير السياسة المالية للإنفاق علي المناهج الدراسية وجودتها.	تم حذف العبارة رقم (٥) تنعكس تكاليف الطباعة المناهج الحكومية على شراء الكتب الخارجية حيث تعبر عن ، وحذف العبارة رقم (١٨) توفر الدولة نفقات الطباعة للكتب الدراسية عند تقليل حجم وكمية الورق ونوع الخط لتحسين العملية التعليمية حيث إنها لا تعبر انعكاس السياسة المالية على المناهج الدراسية، واختصار العبارة رقم (١٩) تنعكس السياسة المالية على القائمين على التدريس نتيجة الجهود المبذولة في تطوير المناهج الدراسية, حذف العبارة (١٦), والعبارة (١٧) لأن العبارات مكررة وتحمل نفس المعنى وتشابها مع العبارة (٥)

الصورة النهائية للاستبانة :

بعد الانتهاء من تعديلات السادة المحكمين وتعديل عدد العبارات من (٩٥) عبارة إلى (٦٠)عبارة بعد حذف بعض العبارات المكررة, وإضافة المقترحات ودمج المحور الخامس مع المحور الثالث جاءت محاور لاستبانة في صورتها النهائية كما يلي :

- **المحور الأول: " تأثير السياسة المالية للإنفاق على تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية, وقد اشتمل على (١٥) عبارة.**
- **المحور الثاني: " تأثير السياسة المالية للإنفاق على مدى كفاية المعلمين كّما وكيفاً" وقد اشتمل على(١٥) عبارة.**
- **المحور الثالث: " تأثير السياسة المالية على تحديد السنوات الدراسية بالسلم التعليمي في مصر" ، وقد اشتمل على(١٥) عبارة.**
- **المحور الرابع: " تأثير السياسة المالية للإنفاق علي المناهج الدراسية وجودتها", وقد اشتمل على (١٥) عبارة.**

خامساً : ثبات أداة الدراسة :

للتحقق من ثبات الاستبانة استخدمت الدراسة الحالية طريقة التجزئة النصفية بناءً على الأسئلة الفردية والزوجية للاستبانة، حيث قام الباحث بتطبيق الاستبانة على عينة قوامها(٥٠) من مديري ورؤساء الأقسام بمديريات التربية والتعليم والإدارات التعليمية، ورؤساء الحسابات بالمديرية المالية الملحق بالإدارات التعليمية بمحافظتي سوهاج والإسكندرية, والتي تنطبق عليهم خصائص عينة الدراسة الأصلية، وقد تم حساب معامل ألفا كرو نباخ Alph-Cronbach [1] كما يتضح من الجدول كالآتي:

جدول رقم (٢)
حساب معامل الثبات للاستبانة بطريقة معامل ألفا كرو نباخ Alph-Cronbach

م	الأبعاد	عدد الفقرات	معامل ألفا
١	المحور الأول: تأثير السياسة المالية للإنفاق على تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية	١٥	٠,٨٥٢
٢	المحور الثاني: تأثير السياسة المالية للإنفاق على مدى كفاية المعلمين كّما وكيفاً.	١٥	٠,٨٤٠
٣	المحور الثالث: " تأثير السياسة المالية على تحديد السنوات الدراسية بالسلم التعليمي في مصر"	١٥	٠,٨٨٢
٤	المحور الرابع: " تأثير السياسة المالية للإنفاق على إعداد المناهج الدراسية وجودتها"	١٥	٠,٨٥١
	متوسط المحاور الأربعة	٦٠	٠,٨٦٣

يتضح من الجدول رقم (٢) أن معامل الثبات وفقا لمعامل الفا كرو نباخ مرتفع وتتراوح ما بين (٠.٨٤٠ ٠.٨٨٢) بالنسبة للمحاور الأربعة, ومتوسط النسبة ٨٦٣.٠ ممّا يشير إلى ارتفاع معامل الثبات.

سادساً : تحديد عينة الدراسة الميدانية :

في ضوء ما هدفت إليه الدراسة الميدانية من الكشف عن " تأثير السياسة المالية على نفقات التعليم في مصر"، تم اختيار عينة عشوائية نسبتها (٦.١٪).

وتمثل عينة الدراسة من مديري ورؤساء الأقسام بالإدارات التعليمية, ومديري الحسابات بالإدارات التعليمية, وتم اختيار عينة الدراسة من محافظتي (سوهاج/الإسكندرية) لدرايتهم بسياسات التنظيم والتمويل والتدريس والبنية التحتية وكفاية المعلمين, ومحاكاة المناهج الدراسية بالواقع الميداني خاصة محافظة الإسكندرية مثل أقسام البناء والأثاث والملابس بالتعليم الفني, والبورصة والبنوك للتعليم التجاري, والألعاب الرياضية الخاص بالأنشطة, وزيادة عدد المدارس الخاص, ودرايتهم بكثافة الفصول, والمعامل والتجهيزات, ومخصصات ميزانية التعليم واعتماد الموازنة السنوية, والرقابة على نفقات التعليم, وخبرة تنفيذ ميزانية التعليم, واحتياجات المؤسسات التعليمية, وخبرتهم في نفقات صيانة أصول وممتلكات الوزارة, ومدي كافيتها لاستيعاب الزيادة السكانية, وبصفة عامة يعمل المسئولون علي توفير بيئة الإجراءات التي يتقرر اتخاذها استجابة لملاحظات الهيئة، وتم اختيار المسئولين من محافظتي (سوهاج/ الإسكندرية) واقتصرت العينة على محافظتي: محافظة سوهاج، ومحافظة الإسكندرية, وتم اختيار محافظة الإسكندرية كمحافظة اقليمية برغم انها تملك ادارات تعليمية أقل من الادارات التعليمية بمحافظة سوهاج إلا ان عدد المدارس أكثر لتنوع ميزانية الإدارات

التعليمية بالمحافظة وتنوع فترة الدراسة والمدارس حسب المناطق والبيئة والحالة الاقتصادية وزيادة عدد المدارس التجريبية والخاصة, وتم نشر الاستبانة على العينة بنظام الورقي والنظام الالكتروني.

وتمثلت عينة الدراسة من (٣٠٠) من مديري ورؤساء مديرية التربية والتعليم والادارات التعليمية والوحدات الحسابية بالإدارات التعليمية, بمحافظتي (سوهاج / الإسكندرية) ، وتم اختيار تقريباً ٢٠٪ من مسئولي العملية التعليمية بمحافظة سوهاج التي يقل عددها عن ١٠٠ مسئول عن العلمية التعليمية، و١٠٪ تقريباً من مسئولي العملية التعليمية بمحافظة الإسكندرية التي يزيد عدد مسئوليها عن (١٠٠ مدير ورئيس، واختيار المسئولين بالنسبة لكل محافظة بالطريقة العشوائية, ويوضح الجدول التالي العينة مقسمة علي محافظتي سوهاج/ الإسكندرية حسب عدد الطلاب الموظفين بمديريات التربية والتعليم وتم تطبيق الاستبانة على العينة الثابتة بالأقسام والمديريات والنظام الالكتروني للعينة المتنقلة من مديري ورؤساء الأقسام .

والجدول التالي يوضح أسماء الأقسام للعينة من مديري ورؤساء الأقسام بمديريات والإدارات التعليمية بمحافظة سوهاج/ الإسكندرية :

جدول (٣) أسماء الأقسام للعينة من مديري ورؤساء الأقسام بمديريات والإدارات التعليمية بمحافظة سوهاج/ الإسكندرية.

١-وكيل وزارة مديرية التربية والتعليم بمحافظة سوهاج/ الإسكندرية	١١-مدير قسم التعليم الفني
٢- مديرية التربية والتعليم بمحافظة سوهاج/ الإسكندرية	١٢-مدير قسم رياض الأطفال
٣-مدير الإدارة التعليمية بمحافظة سوهاج / الإسكندرية	١٣-رئيس قسم التعليم اللامركزية
٤- مدير التعليم الابتدائي	١٤-رئيس قسم توجيه المعامل
٥-مدير التعليم الإعدادي	١٥-رئيس قسم التطوير التكنولوجي
٦-رئيس قسم التعليم الثانوي	١٦-رئيس قسم الإحصاء
٧-رئيس قسم التعليم الخاص	١٧-رئيس قسم التخطيط والمتابعة
٨-رئيس قسم الفصل الواحد	١٨-مدير قسم المشروعات
٩-رئيس قسم تقويم الأداء	١٩-مدير قسم الإحصاء
١٠-رئيس قسم المباني	٢٠-مدير توجيه المعامل

سابعاً: إجراءات تطبيق أداة الدراسة.

بعد التأكد من صدق وثبات الاستبانة ومدى صلاحيتها للتطبيق تم إتباع الإجراءات الآتية:

١- طلب الموافقة من الجهات المعنية على تطبيق الاستبانة في صورتها النهائية.

٢- توزيع الاستبانة بصورة مباشرة على أفراد العينة البالغ عددها (٣٠٠) مديري ورؤساء أقسام مديرية التربية والتعليم والإدارات التعليمية بمحافظة سوهاج/ الإسكندرية.

٣- توضيح الباحث لأفراد العينة كيفية الإجابة عن عبارات الاستبانة.

٤- تم تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة من الفصل الأول من عام ٢٠٢٣م/ ٢٠٢٤م.

ثامناً: المعالجة الإحصائية لنتائج تطبيق أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها، تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، من خلال حساب الأوزان النسبية وحدود الثقة لنسبة متوسط الاستجابة لعبارات الاستبانة كل عبارة وذلك وفقاً للخطوات التالية :

١- حساب تكرارات استجابة أفراد العينة على الاستبانة لكل عبارة تحت كل بديل من بدائل الإجابة وهي(تتحقق بدرجة كبيرة– تتحقق بدرجة متوسطة–تتحقق بدرجة منخفضة) .

٢- إعطاء موازين رقمية لكل بديل من بدائل الاستجابة على النحو التالي: تتحقق بدرجة كبيرة (٣)، تتحقق بدرجة متوسطة (٢)، تتحقق بدرجة منخفضة (١).

٣- ضرب تكرار كل عبارة في الميزان الرقمي لبديل الاستجابة ثم جمع حاصل الضرب للحصول على درجة الاستجابة الكلية لكل عبارة.

٤- الحصول على الوزن النسبي لكل عبارة ؛ وذلك بحساب الدرجة الكلية " مجموع الأوزان النسبية " لكل عبارة على عدد أفراد العينة مضروباً في أعلى وزن نسبي رقمي للاستجابة وهو٣ من خلال العلاقة التالية (أبو حطب, م٢٠١٠, ص٢٨٣).

$$\text{ق} = \frac{\text{ك}_1 \times 3 + \text{ك}_2 \times 2 + \text{ك}_3 \times 1}{3 \text{ ن}}$$

حيث : ق هي الوزن النسبي للعبارة

ك١ = عدد تكرارات تتحقق

ك٢ = عدد تكرارات تتحقق إلى حد ما

ك٣ = عدد تكرارات لا تتحقق

ن = عدد أفراد العينة.

٥- الحصول على نسبة شدة الموافقة على كل عبارة من عبارات الاستبانة من المعادلة التالية:

$$\text{نسبة متوسط الاستجابة} = \frac{\text{أكبر درجة موافقة على العبارة – أقل درجة موافقة على العبارة}}{\text{٣}} = \frac{\text{٣ـ ١}}{\text{٣}}$$

=٠.٦٧

نسبة متوسط شدة الموافقة= ٠.٦٧ عدد البدائل ٣

تقدير الخطأ المعياري لشدة الموافقة على كل عبارة من عبارات الاستبانة من المعادلة الآتية :

$$\sqrt{\frac{\text{أ} \times \text{ب}}{\text{ن}}}$$

الخطأ المعياري (خ. م) =

حيث : أ = نسبة متوسط شدة الموافقة على العبارة ٠.٦٧

ب = ١ – أ = ١ – ٠.٦٧ = ٠.٣٣

ن = ٣٠٠

$$\text{(خ. م)} = \sqrt{\frac{\text{٠.٣٣ × ٠.٦٧ .٦٧x.٢٣}}{\text{٣٠٠}}}$$

= ٠.٠٤٤

٦- حساب حدود الثقة لنسبة متوسط شدة التحقق للعبارة من خلال القانون التالي:

حدود الثقة لمتوسط شدة التحقق = ٠.٦٧ ± الخطأ المعياري × ١.٩٦، وذلك عند درجة ثقة ٠.٩٥ ودرجة شك ٠.٠٥ وذلك كما يلي :

الحد الأعلى = ٠.٦٧ + ٠.٠١٩ × ١.٩٦ = ٠.٧٠

الحد الأدنى = ٠.٦٧ – ٠.٠١٩ × ١.٩٦ = ٠.٦٣

وهذا يعني أن:

١- العبارات التي لها وزن نسبي أكبر من أو يساوي الحد الأعلى (٠.٧٠) تعتبر تتحقق

٢- العبارات التي لها وزن نسبي ينحصر بين أقل من الحد الأعلى (٠.٧٠) وأكبر من الحد الأدنى (٠.٦٣) تعتبر عبارة تتحقق إلى حد ما.

٣- العبارات التي لها وزن نسبي أقل من أو يساوي الحد الأدنى (٠.٦٣) تعتبر عبارة لا تتحقق.

تاسعاً: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:

بعد إجراء المعالجة الإحصائية لاستجابات أفراد العينة من المسئولين باتخاذ القرار الخاص بالعملية التعليمية التي وقع عليها الاختيار في محافظة سوهاج ومحافظة الإسكندرية تم التوصل للنتائج الآتية:

١- يحتاج المعلمون بالمدارس الحكومية إلى إعادة تدوير نظراً لرفض بعض المعلمين الاستمرار في العملية التعليمية والتحويل للعمل الإداري بدلاً من التعليم نظراً لضغط الحصص الأسبوعية دون عائد مادي

٢- النظر في نفقات التدريب على المعلمين غير المعينين حيث تلاحظ إنفاق الكثير من المال وتدريب المعلمين وتأهيلهم دون تعيينهم مما يمثل حبس المال العام من جانب وإهدار النفقات من جانب آخر وعدم الاستفادة من المعلمين.

٣- رفض بعض المعلمين العمل بالمدارس الحكومية للعمل المجاني أو المقابل المادي المتدني مقابل حصول على شهادة للعمل بالمدارس الحكومية حيث العائد لا تكفي نفقاته وانتقالاته اليومية.

٤- تمثل النصاب من الحصص عبئاً على معلمي المدارس الحكومية فيما يقابله من استيعاب الطلاب من جانب وتدني الجوانب النفسية والمادية للمعلم داخل الفصل الدراسي.

٥- المباني المدرسية الحكومية الحديثة تحتاج لصيانة دائمة وبصفة مستمرة ويرجع ذلك للنفقات المهدرة على البنية التحتية والتأسيس على حساب الجودة, مما يمثل عبئا على مخصصات الصيانة الدورية .

٦- تلاحظ أثناء التطبيق الميداني لعينة الدراسة بمحافظتي (سوهاج /الإسكندرية) أن البنية تحتاج إلى رقابة فعالة مستمرة لمواصلة العملية التعليمية.

٧- المدارس بالقرى والمناطق النائية والساحلية تحتاج لإعادة دراسة للكثافة السكانية وما يقابلها من عدد المدارس والطلاب لتغطية كثافة الفصول.

٨- أن السياسة المالية تنعكس على مشكلة تطوير المناهج الدراسية من خلال تدني توفير أفضل الخبراء المتخصصين في التأليف وكذلك نوعية الطباعة وأساليب النشر والتوزيع

٩- تحتاج السياسة المالية لمواجهة الخبراء المكتسبين من سرعة الانتهاء من تأليف الكتب المدرسية قبل المدة المحددة إرضاءً لتوجهات الدولة وافتخارا بقدرتهم الأدبية في التأليف.

١٠- ينعكس على مخرجات المحتوى والسياسة المالية التوجه لتوفير النفقات بينما المخرجات تأتي على حساب المحتوى التي تستقله الوزارة في الاختيار للتأليف والطباعة والنشر للكتب الحكومية على عكس المحتوي اللغوي مخرجات وجودة أعلى لأن شراء الوزارة من الناشر مباشرة.

١١- تدني تأثير السياسة المالية في توفير نفقات تطوير المناهج الدراسية .

١٢- إن فريقاً من الخبراء ينادي بتقليل حجم الكتاب ونوع الخط، وحجم الورقة ونوع الخط للأصغر بدافع توفير النفقات، لكن نجود على الجانب الآخر إخراج الكتاب بالمقترحات المقدمة لطلاب مثل المرحلة الابتدائية فإن الطلاب لا يستطيعون الرؤية والقراءة جيداً.

١٣- يحتاج المعلمون ذوي كفاءة وتدريب وبرامج متخصصة ومنهج دراسية لمواجهة مستجدات العصر الحالي والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الوقاية ما يقابله من تغيرات التكنولوجية وينشر المعرفة المؤسسة على التحليل والنقد.

١٤- تنمية مهارات المديرين وأفكارهم، وتنمية لديهم الخبرات لحاجة لتقديم مقترحات لسوق العمل وليست مجرد مقررات للحفظ والاستظهار والتلقين.

١٥- الاتجاه للبديل إلى إلغاء الكتاب المدرسي المطبوع، والتوجه نحو التعليم الإلكتروني وبرامج المعرفة وغيرها قد يؤثر سلب على المطابع العاملة في المجال التعليمي، ويهدد بإغلاق الغالبية العظمى من المطابع.

١٦- تدني الاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة تنمية العنصر البشري القادر على الإسهام بفاعلية على هذه التنمية وقيادتها.

١٧– تتأثر السياسة المالية بتهيئة بيئة تعليمية مناسبة والملاحظ من خلال الدراسة الميدانية نظرا لاختلاف بيئة مواقع البنية التحتية وغياب وسائل الترفيه و الأدوات الصفية والأجهزة والمعدات التكنولوجية وشبكات الإنترنت.

١٨– تتأثر السياسة المالية والواضح من الدراسة الميدانية بالأنظمة والقوانين واللوائح والروتين والبنية التشريعية

ضوابط نجاح تأثير السياسة المالية على التعليم :

يمكن الخروج من التصور المقترح ببعض ضوابط نجاح انعكاس السياسة المالية لمواجهة متطلبات توفير موارد الإنفاق على التعليم ويمكن توضيحها كالتالي :

١- ضرورة تنويع مصادر الإنفاق على التعليم في مصر وفق رؤية الدولة ٢٠٣٠ .

٢- .العمل على سن مزيد من الأنظمة والتشريعات التي تسهم في تنويع مصادر الإنفاق على التعليم في مصر.

٣- تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص وتحفيزه للمشاركة في الإنفاق على التعليم في مصر.

٤- الاستفادة من التجارب العالمية في مجال الإنفاق على التعليم.

٥- الاهتمام بمراكز الأبحاث وتطويرها والتر كيز على الأبحاث التطبيقية واستثمارها في الإنفاق على التعليم.

٦- تبسيط الإجراءات والأنظمة الإدارية ومنح صلاحيات أوسع للسلطات الإدارية في مجال نفقات التعليم.

٧- إعادة النظر في أهداف التعليم ومبادراته بما يخدم المستجدات والتطورات العصرية والتحول التكنولوجي ٢٠٣٠م .

٨- التنشئة الاجتماعية والمتوافقة مع التربية الأسرية والتكامل بين دور الأسرة والمدرسة .

٩- إعادة النظر في محتويات وأهداف المقررات الدراسية في جميع المراحل وفقاً للمستجدات والمتطلبات المستقبلية .

١٠- إعداد منهج تعليمي مقنن يحقق التنشئة الاجتماعية وأنماط التفكير والمهارات قائم على احتياجات المتعلم والمجتمع .

١١- تطوير المرحلة الثانوية واستحداث الثانوية المهنية لتوجه المتعلم لسوق العمل بما يوائم رؤية مستقبل التعليم ٢٠٣٠م.

١٢- إعادة تأهيل المعلمين وفق الأسس والمعايير التربوية ومتطلبات العصر الحديث.

١٣- استحداث جمعيات تربوية لتقديم البحوث والاستشارات والندوات التي تصب في مصلحة تقويم التعليم في مصر.

خلاصة:

إن نجاح تأثير السياسة المالية على التعليم لا يتأتئ إلا في وجود عدالة التوزيع للمخصصات المالية والرقابة الفعالة على مصادر الإنفاق على البنية التحتية وطباعة المناهج الدراسية, وعدم اختصاص دور النشر والطباعة على جهات بعينها أو أشخاص معينة, وإعادة النظر في دراسة أعداد الخريجين الذين يحملون الرسائل العلمية من خرجي كليات التربية ذات التخصصات المختلفة دون تعيينهم , والمناهج الدراسية التي يتم توكيلها لمؤلفين لا تواكب التغيرات الواقعية وغياب المناهج التي تشجع العمل والإنتاج, أو المغالاة في إمكانات الطالب الاجتماعية والنفسية والاجتماعية

والسياسة التعلمية كجزء من السياسة المالية للدولة لابد من أن يتم إيلاؤها وفقاً للسياسة المالية للدولة التي توفر المناخ المالي لنجاح المنظومة التعليمية والتواصل بين الأطراف المعنية , كما يكمن تأثير السياسة المالية في توفير النفقات التعليمية إذا ما أحسن توزيعها والمتابعة العادلة للنفقات وترسيخ قواعد وقوانين وتشريعات سياسية ومالية تقضي على التفرد والاستغلال والمصلحة, وتشيع التنوع وتحقق التنمية الاقتصادية, والمشاركة في صناعة القرار وتحقيق أفضل استثماراً في التعليم في ضوء رؤية استراتيجية للدولة توافق المستحدثات العالمية.

المراجع :

- أحمد سيد أحمد سعيد(١٩٩٦). المباني المدرسية في مصر مبنى مدرسة لمرحلة رؤية مقترحة لتصميم مبني مدرسة التعليم الأساسي. مجلة العلوم التربوية. العدد(٣). جامعة القاهرة. كلية الدراسات العليا للتربية . ص٢٥.
- المعجم الوسيط, "الإنفاق ". الطبعة الخامسة(١٤٣٢هـ –٢٠١١). القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- أحمد عبد الله الصويعي عون. (٢٠١٦). دور السياسة المالية وزيادة حجم الاستثمار في مصر خلال الفترة (١٩٨٠/٢٠١٣).
- الهلالي الشربيني(٢٠١٧). البرامج التنفيذية لإصلاح التعليم في مصر الفترة من سبتمبر ٢٠١٥ حتى فبراير ٢٠١٧ .البرنامج الثامن .تطوير التعليم الخاص والدولي. مجلة بحوث التربية النوعية. العدد(٥٢). جامعة المنصورة. كلية التربية.ص٢٤٥.
- الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي٢٠٣٠-٢٠١٤(٢٠٢٤م) التعليم المشروع القومي لمصر". وزارة التربية والتعليم. متاح على: www.manshurat.or. الاسترداد بتاريخ:٢٤ديسمبر .
- المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. كلية التجارة. جامعة قناة السويس. العدد(٣).
- زكى محمود شبانة. (١٩٧١). دور التعليم الزراعي في التنمية الاقتصادية. مجلة اتحاد الجامعات. القاهرة: الأمانة العامة للتوزيع. العدد(٢).
- سوزان حسن أبو العينين. (٢٠١٣).محددات الركود التضخمي في الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١١.مجلة البحوث الإدارية. العدد الأول. القاهرة: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية. ٢٠١٣م. ص ص٣-٥٧.
- فؤاد أبو حطب وأمال صادق(٢٠١٠). مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية. القاهرة ومكتبة الأنجلو المصرية. ٢٠١٠م. ص٢٨٣.
- فيفي أحمد توفيق. (٢٠١٢). سيناريو مستقبلي لتفعيل مجتمعات التعلم بمدارس التعليم العام بمحافظة سوهاج. المجلة التربوية. العدد(٤٧). جامعة سوهاج, كلية التربية.
- معجم المعاني(٢٠٢١). الصفحة الرئيسية. (بدون تاريخ). " السياسة المالية". متاح على: www.ALmaany.com. الاسترداد بتاريخ ١٦ ديسمبر .
- محمد عبد الحميد(٢٠٠٥)٠ البحث العلمي في تكنولوجيا التعليم. القاهرة: دار الكتب. ٢٠٠٥.ص٤٢٦.
- نجمة ايلي(١٩٧١). السياسة المالية في البلدان النامية. مجلة المال والتجارة. العدد(١١٤). ١٩٧١. ص٥.
- وجيه عبد الصادق عتيق(٢٠١٣) صورة ألمانيا في الكتب الدراسية المصرية مجلة وقائع تاريخية. العدد(١٨). جامعة القاهرة. كلية الآداب. ٢٠١٣. ص١٢٠.